الإحاطة به، فلا يكفي أن يأتيك شاب متحصل على شهادة علمية ولكن تنقصه الدراية بالقطاع الفلاحي لذلك يجب الإحاطة به عن طريق كل مؤسسات الدولة حتى نكون مطمئنين عليه وعلى من سيعمل معه، شكرا سيدي النائب.

تعقيب السيد النائب

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكم سيدي الوزير، الكلمة للسيد محمود القاهري للتعقيب، تفضل.

السيد محمود القاهري

شكرا سيدي الوزير على التوضيح، لكن هذا الموضوع استغرق وقتا كثيرا كما أن هناك أيضا أراضي لم يقع النظر فيها والتي هي على ملك ديوان الأراضي الدولية وهي تعتبر مهيكلة ويحز في قلبي كثيرا أن أرى أراضي دولية خصبة بذلك الشكل مهملة وتتوفر بها كل التجهيزات فإذا كان ديوان الأراضي الدولية غير قادر ماديا على استغلالها فلما لا يقع إسنادها للشباب العاطل عن العمل وبطبيعة الحال ستكون الاستفادة للبلاد التونسية سواء من خلال تشغيل الشباب أو الإنتاج إلى غير ذلك، كان هذا تعقيبي.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد محمود القاهري

طرح السؤال الشفاهي الرابع

من قبل السيد محمود القاهري

السيد محمود القاهري

السؤال الأخير سيدي الوزير، لقد استغرق مشروع مركز تربصات الدوري بالشعانبي وقتا كثيرا ولم يحل الإشكال إلى حد الآن وأعتقد أنه قد حل إثر عقد مجلس وزاري سنة 2016 وتم حينها تخصيص 30 مليون دينارا كقسط أول لهذا المشروع الكبير والضخم الذي راهن عليه كل أهالي الجهة لما له من أهمية وسيجلب لنا بطبيعة الحال العملة الصعبة إلى البلاد التونسية في صورة إنجازه لأنه سيقام على ارتفاع 800 متر على مستوى البحر فلما لا يقوم فريقنا الوطني بتربصاته في مرتفعات القصرين عوضا عن كينيا وجنوب إفريقيا وسيقوم بذلك غدا الأهلي المصري أو اتحاد العاصمة الجزائري أو الرجاء أو أي فريق أوروبي آخر نظرا للارتفاع الموجود بالبلاد التونسية والذي نبحث عنه دائما في إفريقيا.

لقد تم حل إشكالية هذا المشروع جزئيا على مستوى الأرض حيث أن بها جزءا خاصا وجزءا على ملك الدولة وقد تم شراء الأرض الخاصة بصفة نهائية بالاتفاق مع المواطنين وأرسل الملف إلى وزارة الشباب والرياضة، وهناك جزء من الأراضي التي على ملك الدولة راسلت في شأنها وزارة الشباب والرياضة وزارة أملاك الدولة ولكنه لا يزال إلى حد الآن في رفوفها.

سيدي الوزير، هذا المشروع مهم جدا وتصل تكلفة دراسته مليون دينارا وهي مرصودة وخصص له المجلس الوزاري قسطا أول لتهيئة الأرضية 30 مليون دينارا، وكما ذكرت منذ قليل فهذا المشروع راهن عليه كل أهالي الجهة لما سيخلقه من حركية اقتصادية وسياحية ورياضية وكذلك ديناميكية اقتصادية.

سيدي الوزير، بودنا لو يتم إرسال الملف في أقرب وقت ممكن إلى وزارة التجهيز حتى تقوم بالدراسات اللازمة ثم بعد ذلك للحديث بقية.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

الحديث على أن هذا الموضوع بقي معطلا في وزارة أملاك الدولة غير صحيح فنحن على دراية تامة بالإشكاليات العقارية لهذه القطعة بالذات التي تمسح ما يقارب 31 هكتارا وفيه جزء اقتناه المجلس الجهوي من قبل المواطنين ولكن تبين أنه إلى حد هذه الساعة أنها مازالت مسجلة باسمهم وفي جزء ثاني غابي وجزء ثالث مشمول بالمسح الإجباري هذه مكونات الوضع العقاري بالنسبة لهذه النقطة.

ما الذي قامت به وزارة أملاك الدولة بعجالة؟ بالرغم من التعقيدات الموجودة في الطبيعة القانونية للعقار إلا أن وزارة أملاك الدولة وضعت على ذمة وزارة الشباب والرياضة قطعة الأرض هذه ولم يبق سوى أن تمدنا بالبرنامج الوظيفي لهذا المركز، وأريد أن أقول لسيادتك ملاحظة ولكل النواب بأن وزارة أملاك الدولة تنشط وفقا لأحكام قانونية تحكمها ولكن من باب تيسير وتسهيل المشاريع ذات الصبغة العمومية والمرافق العمومية تنتصب إلا وتكون لدينا إجراءات ميسرة والدليل على ذلك المركز الذي سيحدث بالشعانبي فبالرغم من الطبيعة القانونية للعقار والمتكون من ثلاثة أصناف والإشكاليات الموجودة به وتعلمون جيدا أنه إذا كان هناك معارضين من قبل الناس فسننتظر إلى حين صدور الحكم وبدون الحصول عليه لا يمكنني القيام بأي شيء، وبالرغم من كل ذلك فقد وضعنا الجزء الذي بإمكان وزارة أملاك الدولة التصرف فيه على ذمة وزارة الشباب والرياضة، وتتمثل الآلية القانونية في تخصيص العقار لوزارة من الوزارات ولكن بالنسبة إلى مسألة التخصيص ولكي تصح العبارة ويمضي وزير أملاك الدولة على ذلك إلا إذا كانت الوضعية العقارية ثابتة 100% وفي انتظار هذه المسألة وللتوصل إلى حلintermédiaire لتيسير انتصاب هذه المشاريع وضعت وزارة أملاك الدولة على ذمة وزارة الشباب والرياضة قطعة الأرض هذه، ونعدك بمتابعة هذه المسألة.

تعقيب السيد النائب

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكم سيدي الوزير، الكلمة للسيد محمود القاهري للتعقيب تفضل.

السيد محمود القاهري

سيدي الوزير، أؤكد لك أن مسألة الأرض واضحة لأننا كونا لجنة على مستوى جهوي يترأسها السيد الوالي بمعية المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية للتفاوض مع المواطنين حول مسألة الأراضي ومدناهم بالصلاحية الكاملة كمجلس جهوي في التفاوض معهم وقد رفعوا في سقف الأسعار هذا بالنسبة للأراضي الخاصة.

ولا أعتقد أن هناك إشكالية بالنسبة للأراضي الدولية، وقد ذكرت الآن سيدي الوزير بإحالة هذا الملف من وزارة أملاك الدولة إلى وزارة الشباب والرياضة ولكن إلى حد الآن لا نعلم إلى أين وصل هذا الملف؟ فوزارة الشباب والرياضة تعلمنا دائما بأن الملف لا يزال لدى وزارة أملاك الدولة كما سألنا وزارة التجهيز حول وصول الملف للقيام بالدراسات، ولكننا لا نعلم إلى حد الآن هل أنهم يريدون طمر هذا المشروع أم ماذا؟ فجهة القصرين لا توجد بها مشاريع كبرى والمشاريع الخاصة تكون صغيرة وبطيئة ونحن نريد هذا المشروع الضخم فحتى مشروع cellulose فيه مشاكل مادية وليس لدينا سوى مصنع الآجر فقط وقد أغلق الأسبوع الفارط، على الأقل يجب أن يتم إنجاز مثل هذه المشاريع العمومية في ولاية القصرين لتحريك الحركة الاقتصادية وإحداث مواطن شغل جديدة كما أنه يعتبر مشروعا وطنيا.

سيدي الوزير، على كل شكرا وأريد ذكر ملحوظة هناك عقود العمل في les carrières وهي موجودة لديكم في الوزارة ولم يتم تسليمها إلى حد الآن ونحن نريد أن يكون هذا القطاع قانونيا ولا أن يعتمد طرقا أخرى غير قانونية فإذا كان هناك من أبرم معكم عقودا فسلموها إياهم ليتمكنوا من العمل لتسديد ديونهم لدى البنوك وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد ياسين العياري

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد ياسين العياري تفضل.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسادة الإطارات السامية والسيد المكلف بنزاعات الدولة،

سيدي الوزير، الأصل في السؤال أني وجهته إليك كتابيا وصدقا فوجئت لأن تعاملك مع كل الأسئلة الكتابية مثالي وقد كانت الإجابات محترمة وكافية ولا تتطلب الكثير من الوقت ولا نضطر للتعقيب إلا أن هذا السؤال بقي بدون إجابة مما اضطرني إلى توجهه شفاهيا.

سيدي الوزير، هل تتذكرون ما وقع حول قضية رفع التجميد على أموال المدعو مروان المبروك؟ الأمر كان أقرب منه للفضيحة وهز الرأي العام، ذكر زميلكم في الحكومة إياد الدهماني أن مروان المبروك ترك للدولة ضمان بقيمة مرتين أموالنا المهربة التي رفع عليها التجميد.

راسلتكم وطلبت منكم توضيحا فمن حقي أن لا أصدق هذه الحكومة خاصة بعد أن تأكدنا من وقوع مغالطتين وثلاثة وأربعة ومن واجبي كنائب التثبت في مصالح الدولة التونسية ومصالح دافعي الضرائب التي يجب الحفاظ عليها خاصة عندما نعلم أن أملاك السيد مروان المبروك تحت الائتمان العدلي منذ 28 فيفري 2011، وصدر حكم تعقيبي في 19 ماي 2016 يؤكد مصادرة أمواله ولديه أحكاما إدارية لنفس الموضوع بتاريخ 12 جويلية 2018 قضايا عدد 131004 و131008 فمن أين جاء بهذا الضمان الذي قدمه ليتمكن من تسلم أمواله التي لا تزال مصادرة وأملاكه الموجودة بالخارج مجمدة منذ سنة 2011 وهي مجمدة لأنه متهم بتبييض الأموال وبرشوة قدمتها له شركة orange الفرنسية لكي تتمكن من الدخول إلى البلاد التونسية وقد قدر السيد عبد الفتاح عمر رحمه الله خسارة الدولة التونسية بـ97 مليارا في هذا الموضوع.

هناك أحكاما ضده من الدائرة 6 القضية 125 و188 وفي الدائرة واحد 124 و497 ولديه 11 حكما في الدائرة رقم 2 وهذا السيد ليس لديه أموال فكلها مصادرة وهذا مؤكد بحكم إداري وقضائي، لقد رفعتم عنه التجميد وهي تعتبر فضيحة لا تليق بدولة وسيذكرها التاريخ طويلا. ثم يصرح وزير في الحكومة برفع التجميد على هذا الشخص بضمان قدمه للدولة قيمته مرتين، لقد طلبت منكم مدي بهذا الضمان ولم تقع إجابتي.

سيدي الوزير، بودي أن تقدم لنا اليوم قيمة وصيغة هذا الضمان ومن الذي قام بمنحه لننظر فيه لأنه حسب ما بلغني أن هذا الضمان إن وجد قدمه بنك BIAT التي تمتلك فيه عائلة المبروك 20% من الأسهم وفي آخر المطاف فإن الضمان الذي قدمه ليس من أمواله بل هي من أموال الناس التي تأتمن على أموالها في BIAT،يعني يقع رفع التجميد على أموال هذا السيد بأموال الأشخاص الذين مؤتمنين على أموالهم في BIAT وإذا وقع أي إشكال في الدفع فلن يكون هو المتضرر بل من سيدفع الضمان هم الناس الذين يودعون أموالهم في بنك BIAT وهذا لا يليق وغير معقول من الناحية القانونية والأخلاقية والسياسية والإيتيقية.

سيدي الوزير، أنا أنتظر منكم جوابا واضحا مثل الإجابات الكتابية حول السيد مروان المبروك الذي ليس له أموالا وأملاكه مصادرة ويقدم ضمانا وهل أن هذا الضمان فعلا من بنك BIAT التي تمتلك فيها عائلته بعض الأسهم وهل قبلت الدولة التونسية ضمانا بأموال الناس أم لا؟

أريد إجابات واضحة وشافية ويا ليت أن تكون معها كل المؤيدات الكتابية وكل أرقام الحسابات والوضعية القانونية وكيف وقع montage القانوني وكما ذكرت سيدي الوزير فهذه أموال الشعب التونسي وأنا مطالب أن أكون عينا رقيبة على ذلك خاصة عندما يأخذ الموضوع مثل هذا الحجم، شكرا جزيلا.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد وزير الشؤون العقارية تفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا سيدي النائب،

تعلم جيدا أن وزارة أملاك الدولة إجاباتها حينية في كل ما يعود إليها بالنظر في اختصاصها ونحرص قدر الإمكان على إجابة كل النواب في الآجال المحترمة، فهل أن هذا السؤال موجه لوزير أملاك الدولة بصفته وزير أملاك الدولة أو لوزير أملاك الدولة بصفته عضوا في الحكومة؟ لذلك لم تصل الإجابة في الوقت ولكن باعتبار أننا نملك من المعطيات ونقدم كل ما لدينا منها، صحيح هناك ضمان بنكي من BIAT في حدود ما يقارب 32 مليون دينار وهي الضعف تقريبا أو أكثر من قيمة الأملاك الموجودة في الخارج بناء على مراسلة رسمية في ذلك الوقت صادرة عن الإدارة العامة للشؤون الجزائية بوزارة العدل التي حددت هذه القيمة، هذا هو المعتاد، هل أجبتك أم لا؟

تعقيب السيد النائب

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد ياسين العياري للتعقيب، تفضل.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الوزير، لكننا لم نخرج من المأزق، فهذا الشخص ليس لديه أموال فأي ضمان قدمه والمكلف العام بنزاعات الدولة كان طرفا في القضايا المرفوعة ضده وتعلمون أن أموال هذا السيد مصادرة؟ يأتي بضمان قدره 32 مليار وهو لا يملك أموالا وتقبلها الدولة وهي تعلم أن الموضوع بصفة غير قانونية فهي ليست أمواله بل هي أموال الأشخاص الذين أودعونها في BIAT وإذا حكم ضد مروان المبروك مستقبلا فستقدم تلك الأموال للدولة، فكيف قبلت الدولة بذلك وبأي صيغة قانونية وأنت لم تجبني عن أي نقطة، وسأعطيك أرقام القضايا وهي أحكام باتة سواء إداريا أو تعقيبيا، أي أننا اليوم تجاوزنا القانون وقبلت الدولة أخذ أموال من شخص ليس لديه أموال فقط لأجل عيونه.

لقد وجهت لك السؤال بصفتك وزير أملاك الدولة سيدي الوزير وليس بصفتك عضوا في الحكومة وانتظرت إلى أن مررته سؤالا شفاهيا. اليوم سيفهم كل التونسيين عند مشاهدتنا فعندما ذكرت أنها تقدر بـ 32 مليونا فقد صدقنا ذلك ولكن طلبت منك compte والوثيقة القانونية وmontage القانوني ووجهته سؤالا كتابيا ومازلت أنتظر ذلك.

أستسمحك سيدي الوزير أنا لست ضدك أنت شخصيا لكن حكومتكم التي أنت طرف فيها أشبعتنا مغالطات من قانون المصالحة الذي سيجلب لنا 2000 مليارا إلى غير ذلك، أنا لا أصدق هذه الحكومة وأحترم إجابتك سيدي الوزير ولكن أريد معرفة الحساب الذي أودعت فيه الأموال والوضعية القانونية وl'accort، نحن نريد أن نكون على بينة فهذه أموال كل التونسيين وقد أصبحت هذه المسألة فضيحة عالمية وطالبنا برفع التجميد وقمنا بأشياء غير صحيحة من أجل عيون مروان المبروك.

سيدي الوزير، أنت إداري وتعلم هذه الأمور جيدا، كيف تقبل الدولة ضمانا من شخص ليس لديه أموال بل هي أموال أشخاص لها حساب جاري في BIAT، هذا غير مقبول سيدي الوزير ولن أحاول إحراجك أكثر من هذا لأن هدفي لم يكن الإحراج، فالخطأ الذي وقع في قضية مروان المبروك تتحمل مسؤوليتها كل الحكومة.

السيد يوسف الشاهد متوجه إلى فرنسا يريد ربط بعض العلاقات مع الفرنسيين فأراد تقديم معروف إلى مروان مبروك وهذا ليس سرا وبذلك تعدينا القانون والأخلاق وطرق حسن الإدارة، ستمر الأيام وسيكشف القضاء هذه المسألة فاليوم حكومتك هي التي تحكم وغدا لن تكون موجودة في الحكم، فكل من خالف القانون وسمح بأمر مثل هذا في البلاد التونسية سيعاقب وسيحاسب ولا أحدا فوق القانون،

سيدي الوزير، أطلب منك مرة أخرى وأريد تعهدا منك أنه يجب أن لا ننسى هذه القضية فهي مهمة ومحورية وهي تمس الدولة التي لا أعرف كيف تفكر فهل هي دولة أشخاص؟ هل هي دولة أصحاب رئيس الحكومة أم دولة قانون؟

سيدي الوزير، نحن نريد الأساس القانوني الذي قبلت من أجله ضمانات هذا الشخص وقيمتها والعقد القانوني وكيف أمضى، و montage financier وmontage juridique وأعيد التذكير بأن كل التونسيين بصدد مشاهدتنا فهذا السيد كل أملاكه مصادرة ووقع رفع التجميد على كل أمواله الموجودة بالخارج وقدم ضمانا لم يكن من أمواله فقد كان من المفروض أن يزج بهذا الشخص في السجن ولدي أرقام القضايا حيث كانت لديه 12 قضية في دائرة واحدة وحكمت كلها ضده وبالرغم من ذلك قبلت الدولة الأموال التي قدمها وهي تعلم تماما أنها سياسة. هذا السيد له أسهم بقيمة 20% في BIAT إذا أموال التونسيين والشركات التي لها حساب جاري في هذا البنك ضمن بها أموالا ليست أمواله.

سيدي الوزير، أنتظر منك المراسلة الكتابية ومن عادتي أن أتفادى الأسئلة الشفاهية وأتعامل مع المؤسسة كتابيا وأتمنى أن لا أطرح هذا السؤال في جلسة أخرى لأني مصر على تسلم هذه الوثيقة وأرجو أن تصلني في أقرب فرصة، وشكرا جزيلا سيدي الوزير.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد رضا الزغندي

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد رضا الزغندي، تفضل.

السيد رضا الزغندي

مع الشكر سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة وبالطاقم المرافق،

السؤال الشفاهي الذي طرحته على سيادتك كان منذ 30 جانفي 2019 يتمثل في محورين: المحور الأول، أردت أن أقول لك إن ولاية زغوان يكثر فيها طابع الأراضي الاشتراكية والأراضي التي هي على ملك الدولة. وهذه الأراضي التي هي ملك الدولة في فترة الستينيات قد وقع البناء فوقها وتحتوي الآن ولاية زغوان على أكثر من 45 تجمعا سكنيا وقد تدخلت في العديد من المرات سيدي الوزير قصد تسوية هذه الوضعية باعتبار أن الدولة في فترة معينة أعطت خطة اجتماعية تتمثل في إعطاء أراض وإعطائهم قروضا صغيرة قصد البناء.

الآن لدينا في زغوان مناطق كبيرة جدا تجمعات سكنية كثيرة بني دراج بئر حليمة اسمنجة زقار واد الربح وإلى غير ذلك من هذه المناطق التي تعيش الآن في فوضى كما قلت سيادتك وأعجبتني كلمة قلتها "التخصيص" وتلك المراحل هم لا يفهمونها.

سيدي الوزير، منذ دخولي مجلس النواب طرحت هذا السؤال متى سيقع حل هذه الوضعية العقارية الهشة والتي على إثرها حصلت العديد من المشاكل؟ تجد مثلا عائلة في منطقة من المناطق 150 مترا يسكن فيها 7 و8 خاصة إذا كبرت العائلة ويصبح للأبناء الحق في التوسع وفي إقامة عائلات أخرى، أذكر لك على سبيل المثال اسمنجة الآن فيها مقسم بهكتارين إلى حد الآن لم يقع تقسيمه ولم يقع حل هذه الإشكالية.

سيدي الوزير، في الزيارة الأخيرة للسيد رئيس الحكومة وعد بحل هذا الملف سنة 2017 وإلى حد الآن نحن ننتظر حل هذه الإشكالية التي تولدت عنها عديد الإخلالات ومشاكل كبيرة جدا حيث أن هذه المناطق تفتقر إلى المرافق الأساسية من ديوان تطهير وكهرباء وماء وإخلالات كبيرة جدا وهذا يتعارض مع مبدأ التمييز الإيجابي ويتعارض مع عدة مبادئ دستورية جاءت بها الثورة.

سيدي الوزير، أذكر لك هنشير بوحجبة كمثال 12 ألف هكتار إلى حد الآن غير موجودة وأعتقد أنه من أسباب تعطل التنمية في ولاية زغوان هي هذه الصبغة العقارية الاشتراكية لهذه الأراضي. وهنا أعرج على مشكل وهو أن الدولة وخاصة ديوان الأراضي الدولية قرارات الإخلاء في زغوان منها مثلا في بني دراج إلى حد الآن لم تقع عملية الإخلاء تى بالقوة العامة.

هذه الأراضي هي بجانب التجمعات السكنية ليست لها أية فاعلية حتىune brouetteأو كهرباء يقدمونه لهذه المنطقة لا وجود لمنظومة قانونية تسمح للدولة بالتأثير في هذا المستثمر الذي -مع كامل احترامي-لا يشع على هذه المناطق بل على العكس يصبح مشكلا كبيرا جدا.

سيدي الوزير، لذلك أنا أدعوك من هذا المنبر لإيجاد حل لأن هذه المشكلة منذ الستينات، ما هو الإشكال الذي لم تجده الدولة؟ هناك إجراءات قانونية يجب علينا انتهاجها، هذه الإجراءات لا توجد فيها أي إرادة سياسية والعفو سيدي الوزير وأنا أعرف تكوينكم القانوني كل هذا لا بد له من إرادة سياسية إذا كنا نريد حلا لأي مواطن في زغوان أو في أي ولاية أخرى لأن هذا المشكل ليس في زغوان فقط بل هو موجود في مناطق أخرى أيضا.

المحور الثاني يخص البنية التحتية من ناحية التمثيلية الإدارية في زغوان، أقول أن هذه المشكلة العقارية جعلتنا في كل مرة نعاني وأهالي زغوان من أقصى الولاية صواف مثلا لها منطقة صناعية فيها إشكالية كبيرة حول المساحة هناك أرض على ملك الدولة لم ترغب في إعطاء 30 أو 40 هكتارا لتوسعة المنطقة الصناعية وخاصة أن صواف بلدية جديدة ومعتمدية كذلك قديمة نوعا ما لكنها متأخرة في مؤشر التنمية وهي في حاجة إلى الدعم.

هنا قلت التمثيلية الإدارية، ما هي التمثيلية الإدارية؟ زغوان مثلا المحكمة العقارية وما أدراك ما المحكمة العقارية وأخيرا السيد رئيس الحكومة مشكورا أصدر أمرا حكوميا بإقامة هذه المحكمة العقارية. لدينا إشكال آخر وهو دفتر خانة، تصوروا سيدي الوزير مواطن من صواف أو من الناظور أو بئر مشارقة ليذهب ويسجل عقد بيع أو أي وثيقة يجب عليه أن يتنقل ويقوم بكراء سيارة ويأخذ معه شخصا آخر ليذهب ويسجل العقار في دفتر خانة، لكن دفتر خانة أين؟ هذا هو السؤال، تجد دفتر خانة مرة في تونس ومرة في بن عروس والآن في نابل، تذهب إلى نابل يقول لك اذهب إلى ديوان قيس الأراضي، هاتان المسألتان يجب حلهما إذا كنتم تريدون البناء ولكي نبني فكرا ووطنا وتنمية يجب إيجاد الحلول للمواطن لأنه يعاني. المواطن الموجود مثلا في أريانة أو في تونس أو نابل 5 دنانير لا ينفقها يذهب مباشرة لتسجيل وثيقته أما بالنسبة إلى المواطن في زغوان فإنها معاناة كبيرة.

أنا أطلب من سيادتكم تفعيل مقر لدفتر خانة خاصة وأن هناك الأملاك المصادرة لجنة التنسيق بزغوان اشترتها وزارة أملاك الدولة وأنا تقدمت بسؤال كتابي وقالوا لي إنه في شهر ماي ستبدأ في العمل لكن لم تبدأ إلى حد الآن، أنا أعرف أن هناك مناقصة وإجراءات وبطء في المنظومة التشريعية لكن في زغوان يجب التسريع بحل هذه الإشكاليات حتى لا يبقى مشكل الصبغة العقارية للأراضي معطلا للتنمية أمام أي مستثمر يأتي إلى الجهة سيدي رئيس مجلس نواب الشعب، أنا سؤالي واضح...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أنا لست رئيسا لمجلس نواب الشعب بل أنا رئيس الجلسة ونائب رئيس مجلس نواب الشعب، انتبه لما تقوله.

السيد رضا الزغندي

إن شاء الله سيدي الرئيس العفو،

أردت أن أقول للسيد وزير أملاك الدولة المحترم إن ولاية زغوان في حاجة إلى الإرادة السياسية وإلى دفع على مستوى البنية التحتية للمنظومة التشريعية، تذهب إلى الوالي لا يمكنه فعل أي شيء والمعتمد يقول إن هذه مشكلة ويصدرونها لكم أنتم وبعد ذلك يصدرونها لنا، علما بأني طلبت موعدا من سيادتك منذ شهر تقريبا وسيادتك مشكورا عينت لي موعد ونظرا لالتزاماتك وأشكر هنا تجاوبك اللطيف والدبلوماسي ومن هنا أطلب منك أيضا أن تحدد لي موعدا جديدا ومع الشكر وأنتظر الإجابة.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، معالي السيد الوزير الجواب منكم تفضلوا.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا للسيد النائب، مرحبا بك في كل الأوقات، أنت الذي لم تأت للموعد بسبب ظروف منعتك أنت ولست أنا، إذن مرحبا بك.

شكرا على السؤالين الخاصين بولاية زغوان، الجزء الأول يتعلق بتسوية التجمعات السكنية، تعرف أن وحدة تصرف حسب الأهداف تم إحداثها والغاية من هذه الوحدة هو تسوية الوضعيات العقارية بالنسبة إلى التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة. في زغوان هناك ما يقارب 68 تجمعا سكنيا منها ما هو عمراني ومنها ما هو غير عمراني منها ما هو مسجل ومنها ما هو غير مسجل على مساحة تقارب 657 هكتارا، لماذا قدمت لك هذه المعطيات السيد النائب؟

في الحقيقة قدمت لك هذه المعطيات لنعرف جميعا أن هناك هيكلا إداريا يشتغل وقمنا بعملية المسح الميداني في الأحياء السكنية المقامة على ملك الدولة في كامل تراب الجمهورية في كل معتمديات تونس والغاية الأساسية من وحدة التصرف هذه حسب الأهداف والإجراءات التي وضعتها الحكومة هي تسوية وضعية المساكن التي تحدثت عنها أنت وولاية زغوان هي ولاية من الولايات بمختلف معتمدياتها بعدد التجمعات هي معنية بالتسوية.

هذا المشروع انطلق منذ مدة باتفاقية مع ديوان قيس الأراضي وكان الشروع فعليا في تسليم عقود تمليك بعض المساكن في مختلف ولاية الجمهورية وولاية زغوان غير مستثناة من هذا الإجراء بل على عكس هذا الإجراءات تسير في طريقها وسأقول لك مرة أخرى من هذا المنبر أدعو المتساكنين في هذه التجمعات السكنية أن يسعوا إلى تسوية هذه الوضعية عن طريق الاتصال بإدارة الملكية العقارية الموجودة على ذمتهم لأنه وكما تعلمون فإن مسألة التسوية مرتبطة كذلك برغبة المتساكنين في هذه التسوية فبقدر ما يكون السكان حريصين بقدر ما نعمل على أن نغلق هذا الملف في أقرب فرصة بودنا أن يتم ذلك في أقرب وقت حتى لا نتحدث مجددا عن تجمعات سكنية فيها مواطنون ولا يملكون شهائد ملكية لأنه من